

## فرنسا.. العدو الحقيقي للغوشي



”فلان سئكها“ عبارة تونسية تُستعمل في حالة الشخص الذي تتوالى عليه المآزق، فيخرج منها سالمًا غانمًا أو بأخف الأضرار، ونستعملها في تتبّع مآزق راشد الغنوشي وحركته الإسلامية (حزب النهضة) التي تبدو حتى الآن بمنجاة من مكائد الانقلاب وأنصاره.

آخر هذه المآزق في الترتيب الزمني هو مثوله أمام القضاء طبقًا لقانون الإرهاب، بتهم تبييض أموال في جمعية نماء، بعد 9 ساعات من التحقيق والمرافعات عاد الرجل الثماني إلى بيته، وانطلقت المناحات في صفحات من كان ينتظر أن يبيت ”في التخشبية“.

هل يكون هذا آخر المآزق؟ لا نظن، بل ننتظر ضربة أخرى ربما بعد استئناف النيابة العامة للاتهام، وهي التي طالبت بالإيقاف فلم تظفر به، قد لا يُضارُّ الرجل العجوز في شخصه ثانية، ولكن المعركة ضده وضد حزبه لن تتوقف، إنها مصدر كل المآزق، وأعداء الغنوشي ليسوا جدًّا عليه فقد عرفهم منذ بداية حياته الدعوية والسياسية، وهم ثابتون على مبدئهم بأن لا مكان للغوشي وحزبه في تونس، وكل الأسلحة متاحة.

محاولة استعمال الرئيس قيس ضد الغوشي

لم يكن خافيًا على أحد ممّن يتابع الشأن التونسي عن كثب أنه منذ ظهور أول بوادر الخلاف أثناء تكليف حكومة الحبيب الجملي، بين الرئيس قيس سعيد وحزب حركة النهضة الذي يتراأس البرلمان، حصل انتقال لافت في موقف الجمهور الناخب، سمّيناه في حينها الهجرة الانتخابية.

تمثلت هذه الهجرة في انتقال الجمهور الذي صوّت لعبد الكريم الزبيدي في الدور الأول ثم لنبيل القروي في الدور الثاني، وصوّت بالخصوص تصويًا عقابيًا ضد قيس سعيد واصفًا إياه بالداعشي وغواصة

النهضة الرئاسية وحزام سياسي للرئيس، مستثمرًا في هذا الخلاف بغية تحويل الرئيس إلى عصا غليظة لضرب غريمهم السياسي الأبدي.

وكانوا يرغبون ويدفعون إلى أن يبدأ المعركة منذ اليوم الأول، لكن كان للرئيس أجندته وجدول أوقات خاص به، فأجل المعركة متفاديًا مواجهة مباشرة مع الحزب الأكثر تنظيمًا في الساحة، لكنه لم يبلغ هذه المعركة من أجندته، ونراه قد وصل إليها في الوقت الذي رغب لا في الوقت الذي طلب منه فيه أن ينطلق فيها.

تصالح النهضويون مع البحيري ولم يكن عندهم محبوبًا، وغفروا للجبالي استقالته من الحزب وتنهّره على الغنوشي في فترات سابقة

وجب أن ننبّه إلى أمر انتبهنا إليه متأخرين بدورنا، إن الراغبين في استعمال الرئيس في الأجندة الاستثنائية صنفان أو جهتان: الأولى الجهة العجولة، وهي اليسار الاستثنائي، والحزبات القومية جزء منه، وهؤلاء يفكرون مثل أجهزة بن علي (عمقهم حتى الآن هو بوليس بن علي في الإعلام والأمن)، ولا برنامج لهم إلا الحرب على النهضة وما جاورها إلى قيام الساعة.

والجهة الثانية هي الكتلة المالية لنظام بن علي أو عمق المنظومة الحاكمة منذ الاستقلال (وإن تجددت وجوهها، فإنها لم تغيّر فكرتها بأن البلاد بلادها والرئيس رئيسها)، وهؤلاء ليسوا مستعجلين ونراهم ينتظرون دستورًا رئاسيًا يقدمه لهم الرئيس الآن دون أن يبذلوا فيه جهدًا كبيرًا، ثم إذا استعادوا سلطات رئاسية مطلقة بهذا الرئيس أو بغيره كما نرجح، فإن على حزب النهضة الاستعداد لمآزق جديدة بنسق أرفع وضربات أقوى.

وجّهت الجهتان المجتمعان وراء الرئيس منذ انقلاب 25 يوليو/ تموز 3 ضربات قوية لحزب النهضة، لكنها ضربات قوّته ولم تضعفه.

الأولى اعتقال الرجل الثاني في الحزب نور الدين البحيري، وخرج منها مرهق الجسد ولكن سالم الموقف، فلم يثبت عليه جرم بل تحوّل اعتقاله إلى جريمة من جرائم الرئيس؛ والثانية اعتقال حمادي الجبالي، أول رئيس حكومة نهضوي بعد الثورة، بتهم تبييض الأموال وبناء وفاق إجرامي ذي طبيعة إرهابية، لكنه نجا منها وأثبت طهارته السياسية يمكنه استثمارها لاحقًا لو رغب (لأنه استقال من الحزب)؛ وكانت الثالثة اتهام الغنوشي بجرائم إرهابية سقطت في جلسة التحقيق الأولى.

نتيجة الضربات الثلاثة انتهت لصالح الغنوشي وحزبه، فقد تصالح النهضويون مع البحيري ولم يكن عندهم محبوبًا، وغفروا للجبالي استقالته من الحزب وتنهّره على الغنوشي في فترات سابقة، وتصالحت قواعد الحزب مع الغنوشي وكان عندهم محل انتقاد خاصة لجهة سعيه إلى التوافق مع المنظومة.

ونجزم أن هذه الضربات قد امتصّت الأثر السلبي الذي تركته استقالة الـ 100 في أول أيام الانقلاب، بل أظهرت المستقلين كعناصر بلا وزن في الحزب، فالحزب بعدهم أشد تماسكًا حول قيادته (التي تنظفت من الانتهازيين، وهو الوصف الذي يطلقه الأنصار الباقون على المستقلين).

نضيف إلى هذه الضربات الفاشلة سياسيًا أن كل تهمة فساد النهضة وتلاعبها بالمال العام قد سقطت تلقائيًا، إذ لم يتقدم الانقلاب صاحب شعارات مقاومة فساد النهضة ولا حزامه بأية قضية ضد أي نهضوي خلال سنة من الانقلاب، وتبيّن للمتابعين أن هذه التهم كانت علكة إعلامية يردها بوليس بن علي الإعلامي، ولمّا أُتيحت له فرص التحقّق لم تقدّم للقضاء.

هذه القوة الداخلية المهداة من الانقلاب وحزامه يحتاجها الغنوشي، وهو يخطط لمؤتمر الحزب، ثم أنه يصرّ على موقف لا يهادن الانقلاب ويقف له بالمرصاد، ويقرّ له عقلاء كثر بسلامة موقفه المبدئي من الانقلاب.

## ما بعد الدستور تختلف الأمور

رأس الغوشي خارج الماء، وهو يتنفس، ولا شك أنه يخطط للسباحة ثانية، فالقول إنه "مسئكها" مع الانقلاب لا تنفي أنه خسر في مواضع أخرى، فالنهضة عام 2022 ليست النهضة عام 2011، لقد أكلت منها تجربة الحكم وكشفت ضعفاً كبيراً في مستوى إنتاج الأفكار والبدائل، بل كشفت أن بها الكثير من أمراض منظومات الحكم التي سادت قبلها، وقد تسرّب إليها طيف انتهازي غنم منها ولم يفدها، بل حطّ من سمعتها (مثال الوزير لـ 3 مرات في 3 حكومات عماد الحمامي).

لكن هناك قناعة ترسخ ما دام الغوشي حياً خارج السجن، فإنه يظل محتفظاً بقدرة كبيرة على المناورة وفرض رأيه ولو من موقع معارض (لم أشتر هنا إلى شبكة العلاقات الخارجية التي نسجها بإحكام وأناة)، ولا يمكن لأحد أن يحكم مطمئناً والغوشي حي سياسياً ما لم يعطه موقعاً مؤثراً.

كان هذا موقف بن علي منذ قاس حجم الغوشي وثقله في الشارع في انتخابات 1989 التي لم يشارك فيها الغوشي بكل ثقله، وما كان لبن علي أن يحكم إلا بتغيب الغوشي وحزبه من الساحة، ونظنّ جازمين أن ورثة بن علي (وهم حزام الانقلاب والمستثمرون فيه الآن) أفضل من يدرك هذه المعادلة.

مأزق تونس ليس الغوشي وحزبه وأطروحتة في الحكم وقد غامت ملامحها منذ الثورة، بل مأزق تأسيس الديمقراطية في دولة تحت الاحتلال

لذلك إن ما بعد الدستور الذي أعاد النظام الرئاسي وبسلطات إمبراطورية للرئيس ستكون بداية سلسلة جديدة من المآزق للغوشي وحزبه، بقطع النظر عمّن يكون الرئيس فعلاً.

نتابع أن الغوشي ما زال يطلق رسائل متفائلة بأن الانقلاب زائل لا محالة، وليس لدينا ما لديه من العلم والاطلاع، ولكن نجزم أن مرحلة دستور 2014 قد ولت، والجبهة السياسية التي أراد الغوشي بناءها لاستعادته قد فشلت، ولهذا أسباب كثيرة سبق الحديث فيها، وإذا كان سيواجه الرئيس القادم وحده فلا نظئه يملك نصيراً غير جماعته، ومهما تماسكت فستظل أضعف من مواجهة حزام الانقلاب، وهو حزام دستور الرئيس.

ملاحظة، في الأثناء يعرف الجميع أن الدستور سيمرّ، فقد ألغى احتمال الإجابة بلا في الأحكام الانتقالية، والمقاطعون أو المتغيبون يعملون على إضعاف نسبة التصويت لابتزاز الرئيس الفائز بدستوره بعد فوزه، أما جوهر موقفهم فهو القبول والاستمرار بالدستور الجديد، فقد عاد توصيف دستور 2014 بأنه دستور الغوشي.

يشقى الغوشي الآن وغداً بتدبير حلفاء جدد ضد الرئيس الفائز، ويهرب من سيناريو المواجهة منفرداً، وهذا هو المآزق الحقيقي الذي لم يسلكه الغوشي منذ ظهر في المشهد السياسي قبل نصف قرن.

لقد عارض 4 رؤساء وحيداً و"سئكها" بجسده وجسد حزبه، لكن معركته مع مجتمع مغلق على الاحتمالات المختلفة، وغير مستعدّ لتوسيع خياله الديمقراطي، وسيظل المآزق الأبدي له ولكل حزب يعلن انتماء إسلامياً. لنعدّ إذاً إلى أصل المآزق جميعها ونختم.

هناك باب مغلق لم يُفتح للغوشي وربما يكون قد طرقه بأسلوبه ولم نسمع طرقه، وهو باب فرنسا، وهذا باب لن يُفتح له ولو نزع جبة الشيخ وحلق لحيته وأنكر أهله وجماعته.

مدار معارك الطبقة السياسية والنخب في تونس مع الإسلام السياسي مهما غير أسماءه العملية، هو مصالح المحتل القديم الدائم، وهذا المحتل يناور بشكل أفضل ولديه نخبة تخدمه بكل حماس في الداخل، فحياتها ومصالحها وحتى إرضاء غرائزها الدنيا مرتبطة بنفوذها في الداخل.

هل يمكن للغوشي أن يعود إلى نقطة بداية بعيدة، وتحويل جهده من المشاركة في منظومة حكم

عميلة إلى حركة تحرر وطني؟ عليه أن يخطر قتادًا كثيرًا قبل ذلك، ولا نرى العمر يسعفه بالقوة اللازمة. إن مازق تونس ليس الغنوشي وحزبه وأطروحاته في الحكم وقد غامت ملامحها منذ الثورة، إنه مازق تأسيس الديمقراطية في دولة تحت الاحتلال، إذا كان الغنوشي "سلكها" مؤقتًا فتونس لم "تسلكها".

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/44778/>